الملتقى الوطني:

البحث العلمي في الجامعة الجزائرية بين تحديات الحاضر ورهانات المستقبل

عنوان المداخلة:

الاستشكال المعرفي ومهارات الابتكار للموضوعات العلمية

Knowledge problematic and innovation skills for scientific topics

د/ عبد الغاني عيساوي

الدرجة العلمية: أستاذ محاضر أ

البريد الالكتروني: abdelghaniomar@yahoo.com

مؤسسة الانتماء: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية. قسنطينة

الجهة المنظمة: جامعة باجي مختار عنابة

تاريخ النشاط: 22/21 أكتوبر 2024م

ملخص

الورقة البحثية تروم تقصي وبيان خطوات انتقاء العناوين البحثية التي يتقدم بها الطلبة لنيل شهاداتهم خاتمين بذلك سنوات من العملية التي الأصل فيها أن تكون علمية ذات جدة وجودة خادمة للهدف المسوق لأجله من وضع المذكرات، وهي – الورقة– تسعى لوضع عناصر محددة لمهارة الابتكار العلمي، والإنتاج المعرفي، في المساقات المختلفة، والتي لا يمكن أن تكون إلا بتحريك "مهارة الاستشكال " لدى الطلبة، وتعويدهم والدندنة حول قضاياها، باعتبارها مهارة تكتسب مع سنوات الطلب والقراءة المثمرة المنتجة. كل ذلك قصد إيجاد خيط ناظم يفهم من خلاله الطالب دوره العلمي والاجتماي وحتى الاقتصادي، ومنه إيقاف حازم آفة السرقات العلمية التي ارتقت مصاف "الظاهرة"، بعد أن صار أمر اختيار عنوان المذكرة والمشروع المقدم للتخرج يزعج الطلب والمشرف سواء. كل ذلك بمنهجوصفي استقرائي تحليلي.

الكلمات المفاتيح *:الاستشكال، المعرفة، مهارة، ابتكار، الموضوعات .*

Abstract

The research paper aims to investigate and explain the steps for selecting the research titles submitted by students to obtain their certificates, concluding years of the process in which the origin is to be scientific with novelty and quality serving the goal for which the marketing of the memoirs is made, and it - the paper - seeks to develop specific elements for the skill of scientific innovation, and knowledge production, in various courses, which can only be by moving the "skill of problematic" among students, and accustoming them to their issues, as a skill acquired with years of demand and productive fruitful reading. All this is in order to find a regulatory thread through which the student understands his scientific, social and even economic role, including stopping Hazem from the scourge of scientific thefts that have risen to the ranks of the "phenomenon", after the matter of choosing the title of the note and the project submitted for graduation disturbs the application and the supervisor alike. All this with a descriptive, inductive and analytical approach.

Keywords: problematic, knowledge, skills, innovation, topics.

مقدّمة :

في كل عام جامعي تطرح قضية انتقاء واختيار المواضيع التي تصلح كرسائل أكاديمية لنيل شهادة الماستر أو الدكتوراه، بعد أن يعطى الاختيار ابتداء للطلبة، ثم تعود المسؤولية على عاتق الأستاذ المشرف الذي يدلي بدلوه ناصحا وموجها لموضوع قد يكبر الطالب مستوى، وقد يكون كفكرة موضوعية علمية صالحة ابتداء، غير مكتملة الأجزاء تركيبا ومادة إما لضخامة أو نقص، ليَحُول الأمر في النهاية إلى فريق الاختصاص الذي يجتمع سنويا للنظر في المواضيع المقترحة، ويختار ويشذِّب ويقترح مجموعة منها، تصلح كرسائل أكاديمية في المساقات العليا، الماستر والدكتوراه.

بعد سنوات من التجربة في هذا المتكرر، والحالة التي سادها نوع من الانسداد بعد الحكم على أن العملية باتت روتينا إلزاميا وإن لم يكن ذا جدة وبصمة، بعد وقوع البحوث ضحية للتكرار الممل، فإن حالة

الضبابية هاته جعلت من البحث في مسألة طريقة ابتكار الموضوعات ابتداءً وربطها بالحاجات المعاصرة انتهاءً، وخُطوات ذلك أمرا آكدا وغاية في الأهمية، خاصة وأن تكرار المواضيع والابتعاد عن زمانيتنا وعصرنا صار ملفتا للنظر، ومنه بريدا سهلا للسرقات العلمية وعمليات الانتحال التي تتم سرا وجهرا، والحال أن الجواب عن السؤال الجوهري: ما المقصد من هاته المذكرات؟ لم تعد إجابته ظاهرة وحاضرة في ذهن الكثيرين من طلبتنا.

بين كون المذكرات الأكاديمية مُساقة لأجل تكوين الطالب قصدا، دون النظر فيما يَبحث وما مقترحه العلمي وما عنوان مذكرته، وبين اشتراط الجدَّة، وكون البحث لم يسبق إليه تطرقا، وإن تُطرق فلا بد من أوجه اختلاف في التناول أو في النتائج – إذ جملة: هو مدروس، صارت مؤرقة مزعجة –، فإن عملية انتقاء الموضوعات أصبحت متعبة للجميع، نعيش تبعاتها مع كل موسم جامعي جديد، والاختلاف الذي نلمحه في الاجتماعات التي تناقش هاته القضايا، جوهرها بالأساس هو هاته المسألة، لذا فإن الجواب على هذا المُستشكل بات حتميا ضروريا.

لغياب عنصر الاستشكال المعرفي لدى الطالب – الذي يمكن اعتباره مهارة خالصة – الدور الكبير في هذا الناتج الذي نقطفه في الدراسات الأكاديمية، والحاجة إلى ربط العلوم بواقعها المعاش مع تحليل وإعادة نظر لكثير من القضايا في علوم وفنون شتى، منها العلوم الإنسانية عموما والدينية الشرعية خصوصا، الحاجة إلى هذا الربط بات مطلبا هاما ونحن نُرشد الطلبة وننتقي الموضوعات الأكاديمية لهم، خاصة وأننا نرى نزوع كثير من الدراسات نحو المداخل الأرشيفية أو التاريخية.

فما حدود الاستشكال في الدراسات الإنسانية والاجتماعية والشرعية، وهل الاستشكال علم أم مهارة؟ ما مرتكزاته وأسسه وقواعده أيا كان وصفه؟ كيف تتم وتمارس عملية الاستشكال حين اقتراح المواضيع في مساق الماستر والدكتوراه؟ وكيف يمكن الربط بينها وبين الاحتياجات المعاصرة؟

يصبو المقال لبحث هاته القضية وفق المنهج الاستقرائي التحليلي، بعرض ثلاثة مطالب، هي:

المطلب الأول: مهارة الاستشكال بين الجواز الشرعي والحاجة الأكاديمية.

المطلب الثاني: الاحتياجات المعاصرة ومهارة الاستشكال في الدرس الإنساني الاجتماعي الشرعي، العلاقة والأهمية.

المطلب الثالث: آليات وخطوات لمهارة الاستشكال في العلوم الإنسانية الاجتماعية الشرعية.

الخاتمة فالنتائج.

المطلب الأول: فن الاستشكال بين الجواز الشرعي والحاجة الأكاديمية:

بين يدي هذا المطلب مقدمتان:

الأولى: أن قداسة المقدَّس ليست محل بحث أو إثبات، فضلا عن كونها قابلة للاستشكال بعمومها، إنما عملية الاستنطاق والفهم التي تمت تحت سقف هذا المقدَّس، هي محل البحث والنظر، إذ المتقرر في

دراساتنا الأكاديمية التخصصية التي نروم بناء طلبتنا عليها، أن المقدَّس هو كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم **وفقط**، وهذا المستوى الأكاديمي ليس بواجب في حقه أن تُجعل بحوثه ومذكراته التخرجية ميدانا للأجوبة على أهل الحيرة المصطنعة وسؤالاتهم التي لا ولن تنتهي، إذ الخوض في أمر القداسة، له قداسة، وله رجالات ميدان.

ثانيا: الناظر في تراث الدراسات الأكاديمية المتخصصة في حقل الدراسات الإنسانية والاجتماعية والشرعية، في غالب البلدان العربية والإسلامية، لن يجهد نفسه في إثبات حالة التشتت الحاصلة، ثم حالة التكرار المسيطرة، مع ضمور في جدية البحث، لضمور النية وانطفاء لهيبها، مما أورثنا حالة انسداد في أفق الفكر الإسلامي عموما، والشرعي – باعتبار التخصص– خصوصا، بعد وقوع البحث في هذا الميدان ضحية التكرار الممل، مع ملاحظة طول المدة الزمنية المؤثرة.

الفرع الأول: الاستشكال في كتب اللغة والمصطلحات:

يقول ابن فارس في معجمه (ت:395هـ):" بَابُ الشِّينِ وَالْكَافِ وَمَا يَثْلُثُهُمَا: (شَكُلَ) الشِّينُ وَالْكَافُ وَاللَّامُ مُعْظَمُ بَابِهِ الْمُمَاثَلَةُ. تَقُولُ: هَذَا شَكْلُ هَذَا، أَيْ مِثْلُهُ. وَمِنْ ذَلِكَ يُقَالُ أَمْرٌ مُشْكِلٌ، كَمَا يُقَالُ أَمْرٌ مُشْتَبِهٌ، أَيْ هَذَا شَابَهَ هَذَا... الشُّكْلَةُ، وَهِيَ حُمْرَةٌ يُخَالِطُهَا بَيَاضٌ. وَعَيْنٌ شَكْلَاءُ، إِذَا كَانَ فِي بَيَاضِهَا حُمْرَةٌ يَسِيرَةٌ. قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: وَيُسَمَّى الدَّمُ أَشْكَلَ، لِلْحُمْرَةِ وَالْبَيَاضِ الْمُخْتَلِطَيْنِ مِنْهُ. وَهَذَا صَحِيحٌ، وَهُوَ مِنَ الْبَابِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي إِشْكَالِ هَذَا الْأَمْرِ، وَهُوَ الْتِبَاسِهِ ; لِأَنَّهَا حُمْرَةٌ لَابَسَهَا بَيَاضٌ[1]"، ويقول في مجمل كلامه:" وأشكل الأمر، التبس".

فأصل الفعل شَكُلَ من المماثلة، والمُشكل هو المشتبه، إذا شابه الشيء الشيء، والشُّكْلةُ المختلط، وله معنى الالتباس إذا بحثنا عن الفوارق بين الأمرين المتشابهين المتداخلين، ومنه استشكل الأمر إذا طلب الفوارق وأوجهها، وكانت محل بحثه ونظره.

وهي نفس المعاني التي أوردها ابن منظور الإفريقي (ت:711هـ)، إذ جعلها دائرة سائرة في فلك الاختلاط والالتباس وطلب الفوارق وتحديدها، يقول:" وأَشْكَل الأَمْرُ: الْتَبَس. وأُمورٌ أَشْكَالٌ: مُلْتَبِسَةٌ، وبَيْنَهم أَشْكَلَة أَي لَبْسٌ ... وَمِنْهُ قِيلَ للأَمر المشتَبه مُشْكِلٌ. وأَشْكَل عَلَيَّ الأَمْر إِذا اخْتَلَط، وأَشْكَلَتْ عليَّ الأَخبار وأَحْكَلَتْ بِمَعْنًى وَاحِدٍ. والأَشْكَل عِنْدَ الْعَرَبِ: اللَّوْنَانِ الْمُخْتَلِطَانِ، ودَمٌ أَشْكَلُ إِذا كَانَ فِيهِ بَيَاضٌ وحُمْرَة... وَكُلُّ مُخْتَلِطٍ مُشْكِلٌ[2]".

ومن صيغ الأفعال صيغة استفعل، والتي من أبرز معانيها: الدلالة على الطلب حقيقة أو مجازا، كقولك: استغفر ربك، إذ طالبته بالاستغفار حقيقة، أو مجازا كقولك: استنوق الجمل، وعقد سيبويه (ت:188هـ) باب استفعلت فقال: "استعطيت، أي: طلبت العطية، واستعتبته، أي: طلبت إليه العتبى. ومثل ذلك: استفهمت واستخبرت، أي: طلبت إليه أن يخبرني، ومثله استثرته، وتقول: استخرجته، أي لم أزل أطلب إليه حتى خرج"[3].

أقول: ومنه استَشْكَلْتُ إذا قصدتُ مواطن الفوارق والاختلاط والبحث عن مكامن الالتباس، أريد بها التجلية والتوضيح وفك الغامض والمبهم.

وتنزيلا على واقع الدراسات الأكاديمية، واستحضارا لأصل أن استفعل – استشكل – تطلق للسؤال غالبا، تصريحا أو تقديرا، كما نوَّه على ذلك الرضي الأستراباذي (ت: 686هـ) في شرحه على "الشافية"[4]، فإنه يمكن فهم دور الاستشكال عند طالب الدراسات العليا بأنه:

توجيه الطالب قصدا وسؤاله للبحث في مذكرته وأطروحته عن مشكلة معرفية ببصمة تظهر جدته المنهجية.

الفرع الثاني: الاستشكال بين كونه علما أو مهارة:

يتجاذب مصطلح الاستشكال مرتبتان كي يُصنَّف ضمنهما، ويُمارس ويطبق وفقهما، هما: العلم، المهارة.

ولابد للباحث الأكاديمي أن يفهم أن هاته الممارسة ليست وليدة تخبط معرفي أو سلوكي أو شعوري، بل مؤسسة على معرفة عميقة بطبيعة هذه الأداة في مضمار البحث والتقصي، وهي تُطلب وتُقصد بل وتُطوَّر، أيا كان تصنيفها بين الصفة العلمية أو المهارية.

1: الاستكشال كعلم، وأريد به أن يعتلي الاستشكال مرتبة العِلمية فيصبح كالتاريخ والتفسير والحديث واللغة والمنطق والرياضيات وغيرها، بأصله وأفنانه، جاء في "أبجد العلوم" بعد أن عقد بابا بعنوان: "في بيان ما يطلق عليه اسم العلم": "العِلم بالكسر وسكون اللام، في عُرف العلماء يطلق على معان منها: **الإدراك مطلقا** تصورا كان أو تصديقا يقينيا أو غير يقيني وإليه ذهب الحكماء... ومنها **التصديق مطلقا** يقينيا كان أو غيره، ومنها **إدراك المسائل عن دليل،** ومنها **الملكة الحاصلة** من إدراك تلك المسائل، وبعضهم لم يشترط كون المسائل مبرهنة وقال: العلم يطلق على إدراك المسائل وعلى نفسها وعلى الملكة الحاصلة منها، والعلوم المدونة تطلق أيضا على هذه المعاني الثلاثة الأخيرة، ومنها **ملكة** يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الأغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة أيضا".[5]

قلتُ: وليس بظاهر ولا مقصود أن الاستشكال هو الإدراك مطلقا، ولا هو طلب ذات التصديق مطلقا أو الإدارك عن دليل، ولا الصفة الموجودة والعالمية والتعلق الثابت لأحدهما كما أورده الإمام الباقلاني، غير أنه يمكن اعتباره **ملكة** تتأتى بعد طول دربة وتمكن من الأدوات وفهم الاستدلالات، وبعد إدراك للمسائل التي تكون بدليلها، إذ الاستشكال يحصل بعد دربة مع تناول القضايا العلمية والمعرفية وطريقة معالجتها منهجيا، وبهذا الاعتبار يمكننا القول أن الاستشكال علم، وإلى هذا المعنى أشار القرافي (ت:684هـ) عند حديثه عن الفرق بين قاعدتي الشرط والمانع إذ يقول: "معرفة الإشكال **علم في نفسه،** وفتح من الله تعالى".[6]

ويعرِّف الشيخ مصطفى البيحياوي –حفظه الله– العلم بالقول:

والعلم في مصطلح الفنون ما *** عرِّف بالحد وموضوع تما

ومنهج ومقصد ومستـــمد *** وله في أهيل فنه سنـــــد

وليس الاستشكال معروفا مطلوبا بالحد أو الموضوع الخارج عنه المدروس، ولا المنهج ولا المقصد ولا المستمد، وليس يحكمه علم السند الذي يُظهر طريقة وصوله وأهم أعلامه، وليس هو الذي يوجب كون من قام به عالما، إذ من لازم توفر السابق وجود الصفة والدور، ولا يمكن أن يُقال لمن مارس الاستشكال: عالم.

فليس هو بعلم بهذه الضوابط، ويبقى في فلك الملكة علما.

2: الاستشكال كمهارة، غالب كتب القواميس اللغوية تجعل من فعل "مَهَرَ" الصيرورة للحِذق، بأن يصبح المرء حاذقا، ويوردون حديث: الماهر بالقرآن مثل السَّفرة، أي الحاذق به والمتمرس عليه والتالي له عن دربة وتعود وطول تعهد.

والناظر يلحظ دخول عامل القدرات الشخصية في الاستشكال كمهارة، والتي تتجه نحو سمات الباحث الطالب وسجاياه والتي تلعب دوراً كبيراً في صياغة علاقاته مع البحث أو المذكرة والأطروحة.

والاستشكال بهذا المعنى مهارة لأنه متعلق بذات الباحث، وما فيه من دوافع نفسية وقدرات عقلية وطاقة جبلية دافعة، وموهبة تطورت عبر التعود والتكرار، إذ هي خليط من المعرفة والصفات الشخصية والقدرات التي تم تطويرها خلال مرحلة زمنية معينة، في مسلك ما، قد يكون اجتماعي أو سلوكي أو تربوي أو لغوي وغيره، إذ المهارة تشير إلى الطريقة عموما، وهي بدافع داخلي لا علاقة له بالخارجي –غالبا– إلا أن يكون مُغذيا مقويا.

وفي نهاية هذا الفرع أسوق تعريفا دقيقا لمهارة الاستشكال بالقول:

القدرة والتوجه قصدا نحو البحث في القضايا ذات الطبيعة الإشكالية، أكانت موهمة لتفك، أو حقيقية لتعالج، تكون غايتها إزالة الباعث على الاستشكال.

وقولي: القضايا ذات الطبيعة الإشكالية، إخراج للقضايا المسلَّمة التي لا إشكال فيها، والتسليم فيها حاصل داخل السقف التخصصي الواحد.

وقولي: موهمة لتفك، إذ بيان مواطن الإيهام تدليلا وإرشادا ردٌّ لمسلك الصواب والحقيقة.

وقولي: أو حقيقية لتعالج، لتسليمنا أن الإشكال في ذاته حقيقة علمية ثابتة في جميع الميادين والتخصصات الإنسانية والاجتماعية والشرعية، وحتى الفلسفية منها، إذ ورود إشكالات علمية حقيقة حاصل واقع ومتكرر، تحتاج لبيانٍ وحلٍ من أهل الاختصاص في مذكراتهم وأطروحاتهم، وهذا هو القصد ابتداء وانتهاء من جعل هاته المرحلة في الدراسات العليا.

الفرع الثالث: ليس التشكيك بمراد من مهارة الاستشكال:

كثيرة هي الحجج التي تدعو إلى عدم مطالبة طلبة الدراسات العليا بالخوض في القضايا الكبرى والمصيرية الشرعية منها أو الإنسانية أو الاجتماعية البنائية، بدعوى ضعف التكوين والخوف من انزلاق

الباحثين في مطبات الهوى واتباع الآراء الشاذة والانزلاق مع المنزلقين في الأطروحات التي يخرج منها صاحبها ملحدا أو متشككا لا يقين له، وإن جاز هذا في حق البعض، إلا أنه لا يم
كن أن يُجعل أصلا يعتمد، ولا أن يصل إلى آذان الطلبة فيكون لهم حاجزا ومانعا، إذ الاستشكال بسقفه المطلوب وضوابطه المُوجِّهة لا يُوقع الحيرة في العقول، ولا التشكيك في المسلمات، بل طلب الحق وإبرازه وبيانه ثم بثه ونشره، وبهذا ردَّ ابن رشد (ت:595هـ) على الغزالي (ت: 505هـ) حينما قال في "تهافت الفلاسفة": "نحن لم نخض في هذا الكتاب خوض ممهد، وإنما غرضنا أن نشوش دعاويهم، وقد حصل"، يريد تبني فكرة التشويش على الخصم وبث الحيرة في أصولهم، أجابه في "تهافت التهافت" بالقول:" إن هذا لا يليق بالعلماء، لأن العالم بما هو عالم إنما قصده طلب الحق، لا إيقاع الشكوك، وتحيير العقول ".

المطلب الثاني: الاحتياجات المعاصرة ومهارة الاستشكال في الدَّرس الإنساني الاجتماعي الشرعي، العلاقة والأهمية.

بات واضحا أن النهضة العلمية والحضارية التي ساقنا إليها الغرب، والتي وجدنا أنفسنا في دهاليزها وعلى كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية والسلوكية وحتى الدينية، والتي وإن ساهمنا في بعض أروقتها غير أننا لم نخترها ابتداء، ولم نكن شهودا على قوانين وضعها وبناء أسسها، بات واضحا مدى الحاجة الماسة إلى فهم موقعنا من هذا التحول الحاصل، ومحاولة بناء المتبقي من جدار التقدم والحضارة وفق هذا المعطى الجديد.

في الشق المعرفي العلمي والبحثي، وتحديدا في الدراسات الأكاديمية لن يرهق الناظر نفسه في التدليل على تدنى مستوى الأطاريح ومذكرات التخرج، ولن يتعب في التدليل على حالة التكرار التي ملأت الساحة البحثية الجامعية، ولن يجتهد في بيان ارتقاء "السرقة العلمية" حد الظاهرة المنتشرة، بعد أن لامست بأناملها حتى بعض الأساتذة.

والحاصل أننا نعيش في زمان تغيرت وتبدلت حاجيات واحتياجات الناس على جميع الأصعدة، وأصبح حتى في سياق المعرفة، إشباع النهم والعطش المعرفي البحثي يحتاج لتجديد في الطرح، والحال أن السوق المعرفي المحلي بات متوقفا لا يبيع إلا قديما أو ضعيفا هزيلا.

الفرع الأول: أشكال التمجيد في الحقل الأكاديمي:

من أضر الظواهر التي تتكبدها أطاريح ومذكرات التخرج في عالمنا الأكاديمي الجامعي، حالة التمجيد الحاصل لرسائل ونظريات ماضية، يقف الطالب والباحث خائفا حائرا من فهمها أو تجاوزها أو الرد عليها بعد تخطئتها إن أمكن، وفي الدَّرس الشرعي تجد أن تقسيم المقاصد إلى خمسة مقاصد وفق الترتيب الشاطبي المشهور: الدين والنفس والعقل والنسل والمال، بات نظرية لا يمكن للباحث المعاصر تجاوزها، أو تقييمها ونقدها، وراحت كل الأطاريح المشتغلة بالدَّرس المقاصدي تسير وفق هذا المنتظم الذي لا يجوز أكاديميا

تجاوزه، رغم أنه فهم أوتيه الشاطبي– رحمه الله – ولا نص يدلل عليه، في ارتقاء واضح للفهوم مقابل النصوص الشرعية.

وفي الدرس القرآني التفسيري، نجد أن الأطاريح والمذكرات التي تُناقش وتحوم حول قضايا أصول التفسير والتفسير بالمأثور والتفسير بالرأي، باتت مرهونة الأصول برسالة ابن تيمية في أصول التفسير، ولا يمكن بحال نقدها أو تجاوزها، رغم وجود كثير من التعليقات وما يمكن أن نقول أنه انتقادات عليها، كذلك الأمر في بيانه للتفسير بالتضاذ والتفسير بالتنوع.

وفي نفس السياق نجد أن الاستمداد من بعض الدراسات وإن كانت معاصرة بات شبيها بالواجب المعرفي، إذ عبارة: أُغلق الباب من خلفه، تحوطها من كل جانب، ففي الاتجاهات التفسيرية مثلا، نجد أن أطروحة الدكتوراه "اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر"، والتي ناقشت كثيرا من قضايا الاتجاهات والمناهج وغيرها، بات واجبا لا يمكن تعديه، وهي الرسالة التي نُوقشت سنة 1987م، وبقيت لهاته اللحظة مستمدَ كثير من التأصيلات للأطاريح اللاحقة في جامعاتنا، وعلى هذا فقس في الأصول الفقهية وعند المحدثين وفي التاريخ واللغة وغيرها من الأفنان والفنون، وهي ظاهرة لا بد من معالجتها ببيان أنها لا تعدو كونها مساهمات، ولبنة في جدار.

قلتُ: وهذا ما عاد على الدراسات بالأحجام الكبيرة وأعداد الصفحات الضخمة، فإنك تجد الباحث يقضي غالب وقته ورسالته في الاقتباسات ومحاولة صبها في أطروحته تعميرا وتكثيرا، في انقلاب صريح لمنهجية البحث التي توجب عليه البحث والقراءة وإعطاء الخلاصة من الأقوال بعد تقييمها.

الفرع الثاني: ضرورة التجديد في الحقل الأكاديمي:

القصد من التجديد هو بعث الروح الفاعلة في النظام التعليمي الجامعي، وإنهاض الهمة لدى الباحثين للبحث وترك الخمول والكسل والاعتماد على المعلب والجاهز من الأطروحات والأفكار التي تقادمت، والحال أننا في عصر توالد الأفكار وتكاثرها بشكل رهيب.

ثم إن هذا التجديد في الحقل الأكاديمي يُراد له التفعيل والخروج به من دوائر التنظير إلى دوائر التفعيل، ومن الأفكار المخيالية إلى الواقع تطبيقا وتجسيدا، فقد باتت الأطاريح تناقش في التنظير دون فائدة تعود على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسلوكي وحتى التديني، في مقاطعة وإصلاح الواقع والاستثمار فيه.

والناظر في التركة المعرفية للدراسات الأكاديمية المعاصرة في الجامعة الجزائرية يلحظ حالة الانسداد التي وصلت إليها، بعد وقوع البحوث ضحية التكرار والسرقات العلمية، مع ملاحظة طول المدة الزمنية التي لم نكن ننتج فيها، وكان غيرنا فاعلا حاضرا منتجا.

ولأن الأزمات كاشفة، ففي أزمة "COVID-19" وما يسمى بفايروس كورونا، أبانت الجامعة الجزائرية عن حالة عجز شديد وضعف كبير، وعدم قدرة على مواكبة الحدث، ولم نرتق إلى مستواه مجابهة ومعالجة، بقدر ما كنا –ككثير من البلدان التي لا تعرف الجامعة فيها نشاطا وحيوية– ضحايا لفتور السنوات الأكاديمية التي كانت تمر دون محاسبة ولا مراقبة ولا تفعيل، وعجزت الجامعة التي فيها من المخابر والآلات والطواقم

المعرفية الكثير، عن صناعة أبسط مواد التعقيم مثلا، كما عجزت الدوائر الشرعية عن إظهار الأحكام التعبدية وبات الخطاب المسجدي هزيلا أمام فوضى الفتاوى والآراء، وكأن الجامعة التي يتخرج منها سنويا آلاف الطلبة من المرشدين الدينيين وحملة الشهادات الشرعية لم تجد من يساندها في أرض الواقع، ويشير إلى وجودها عمليا ووجدانيا بين الناس.

فالقصد من التجديد في الحقل الأكاديمي هو بعث الشق التنظيري لأرض الواقع كي يساهم في نجدته ويبقى في خدمته، ويخلق تكافلا بين التخصصات الإنسانية والاجتماعية والشرعية لتصب في النهاية لمعالجة واقع الناس وأحوال المجتمع، فالجامعة تضطلع بمهام ثلاث أساسية ركينة، **التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع**، ولا بد من الانطلاق ابتداء بهذه الفكرة الجامعة أساتذة وطلابا.

المطلب الثالث: آليات وخطوات لمهارة الاستشكال في العلوم الإنسانية الاجتماعية الشرعية.

أسعى في هذا المطلب إلى وضع مجموعة من الآليات والخطوات التي تعين الطالب الباحث عند إعمالها إلى إنجاز مذكرة ذات استشكال معرفي حقيقي مفيد، مما يعني تحقيق مبتغاه المعرفي الذي يجعله مساهما في بناء حضارة أمته ومجدها، ومنه إعادة قاطرة البحوث العلمية في الجامعة الجزائرية إلى رشدها وصوابها وفاعليتها، وهاته الآليات في مهارة الاستشكال هي:

1: فهم العلاقة التكاملية بين العلوم ابتداء، وأن عملية "البحث الحصري" داخل العلم الواحد بات ممتنعا وغير ممكن، فلا بد للطالب الباحث أن يكون آخذا من كل علم بطرف، وأن تخصصه في العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية، لا يعني عدم أخذه بالقسط الواجب من بقية العلوم والفنون، أيا كان مسارها ومادتها العلمية، وهو بهذا المنهج يرسم صورة تفاعلية متداخلة تكاملية، ألجأته إليه الحاجات المعاصرة، كما أنه سيتشكل عنده – بعد فترة – حدود الالتقاء والالتماس بين تخصصه الدقيق وباقي الفنون والعلوم.

2: تفعيل خاصية "ماذا يستفيد وماذا يفيد" داخل كل تخصص معرفي أيا كان مساره ومادته، ففي الآلية الأولى، كان التوظيف لأجل فهم العلاقة وفهم حيز الاستمداد وحجمه، خلافا لهذه الآلية التي تثير مسألة الإفادة والاستفادة في فهمٍ لعلاقة المخرجات والنتائج، ومثال ذلك، طرح سؤال: "ماذا يستفيد علم التفسير من غيره من العلوم وماذا يفيدها؟ وما هي الآثار الإيجابية والسلبية لتوظيف الانشغالات العلمية التخصصية في تفسير الوحي عند القدماء والمُحدَثين من أهل التفسير؟ وما الحدود المطلوبة في هذا التوظيف تحقيقا للتكامل وتجنبا للتأويل المذموم؟"[7]، **قلتُ**: والإعجاز العلمي بكل أفنانه ومخرجاته المعاصرة والقديمة داخل الدرس التفسيري الحديث من دلائل ما نؤصل له، إذ احتياج هاته المخرجات – بعد تنوعها وتضاربها أحيانا – للفصل القرآني الوحياني بات مفيدا داعما لها، وهو الأصل الذي أبنيه متبنيا لقاعدة أن هاته الإنجازات يكون الوحي حَكَمًا عليها لا العكس، وهي المسألة التي أثارت الكثير من النقاش، ليس هذا محلها.

وتتسع المُساءلة في هذا الأصل، لتشمل باقي الميادين بأن يقال: ماذا تستفيد العلوم الشرعية من العلوم الفيزيائية والطبية والتجريبية عموما، والعكس صحيح، لنخرج إلى مستوى أشمل وأعم وأعمق بأن يتم التساؤل حول مدى استفادة الجامعة الجزائرية من المؤسسات التجارية والإدارية والصناعية والخدمية وغيرها، والعكس صحيح أيضا.

3: فهم خاصية التبدل والتغير داخل سقف العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية تماما كبقية الميادين، فالطالب الباحث ينطلق في مشروعه وأطروحته وهو مؤمنٌ أن التبدل والتغير هو الأصل في بنائه العلمي الذي ينشده من خلال ما يقدم، إذ الإنسان هو محور بحثه، و"الظاهرة الإنسانية والاجتماعية غير ثابتة ومستقرة ما دامت تتصل بالإنسان"[8]، وهو ما يعطي الباحث الحرية في الأحكام والمساحة الواسعة في التنقل والبحث كونه يؤسس للبحث في الإنسان الذي يحكمه الزمان والمكان المتغير أيضا، كما يصبح ناظرا بعين البحث لا بعين التسليم لكل المقدمات التي سيجعلها ممهدات في أطروحته، فكم من نتائج بُنيت على مسلمات خاطئة، لتوهم الثبات وعدم التغير والتبدل.

4: ربط البحث بالواقع والإشكالات المعاصرة، فالطالب الباحث يسعى لإيجاد الحلول لمشكلات حاصلة واقعة في مجتمعه، من خلال طرحها كمذكرة للتخرج في المساقات الثلاث الليسانس والماستر والدكتوراه، إذ العلم مَسُوق أصالة لعلاج واقع الناس، والبحث عن الحلول للأزمات والنوازل بكل أشكالها، فلا معنى للخوض في آفات الماضي وأزماته ما لم يكن لبنة في جدار الحاضر.

وإننا نجد كثير من الطلبة يمارسون "الهروب" إلى الخلف، باستلاب واستقدام قضايا إما مفصول فيها عند النظر الدقيق، أو غير ممكنة الفصل لأنه يحكمها عامل الزمكانية، والتي لا يمكن تفكيك الظاهرة فيها إلا بالعودة لها زمانا ومكانا، لذا فإن انتقاء المشاريع والأطاريح لا بد أن تتسم بواقعية الاستمداد وأنه في النهاية لا تمثل إلا حلا لمشكلة معاصرة واقعة معاشة، كما ينبغي على اللجان العلمية أن تدعو الطلبة في بدايات كل موسم جامعي لانتقاء مشاريع وعناوين ذات صلة بواقعهم، وأن تثمن هذا التوجه.

5: الابتعاد كليا عن الدراسات الأرشيفية أو التاريخية، رغم حاجتنا لها كمداخل معرفية، ولكن لا بد من التعامل معها نسبيا وكمقدمات لا كنتائج تجعل من البحث يطول وتكثر ورقاته دون فصل وحكم.

ومعلوم أن طريقة تدريس العلوم في العلوم الإنسانية لها خيط ناظم، يفهم من خلاله الطالب المدخل والمخرج من كل مقياس، لأجل الخروج من حالة الضبابية التي تسيطر على نمط التدريس والتي لا يفهم الطالب "أهداف المقياس والفن" الذي يدرسه، وهي عملية منهجية مهمة جدا، تجعل من البحث في المذكرة أيضا لها خيط ناظم يسلكه الطالب ويبرهن فيها على المدخل والمخرج المعرفي.

وجدير بالذكر أن ننبه في الدراسات الشرعية، أن الفرق كبير بين الدرس الشرعي الوعظي، وبين الدرس الشرعي في الأروقة الأكاديمية، إذ طريقة الإعداد للمادة العلمية وطريقة تحليلها وإعمال منهج الإمداد والاستمداد فيها مختلف تماما، وقد وجدتُ تفسير الشيخ أبو بكر جابر الجزائري " أيسر التفاسير لكلام العلي

الكبير" منهاجا مقررا في مقياس مناهج المفسرين في بعض جامعاتنا، وهو الخطأ الكبير إذا لوحظ النَّفس الوعظي والتزكوي الذي كتبه به صاحبه، وعلى منهج القدامى في الأمالي وغيرها.

6: استثارة الحافز القوي والمنبه الذكي الذي يستدعي استجابة على شكل سؤال علمي كما عبر عنها "فرانفكورت"[9]، إذ لا بد من حافز عقائدي أو أخلاقي أو ضميري أو وطني أو غيره، عند توجه الطالب الباحث للبحث في المساقات الثلاث، فضمور القصد والنية جعل من أمر الأطروحة والمذكرة كالواجب الاجتماعي، مثله مثل أي مشروع يمليه الانتماء لواقع ومجتمع معين.

وأصبح من الواجب المنهجي أن يتم تدريس الضابط الأخلاقي لدى طلبتنا الباحثين، وهو الواجب الذي يمليه علينا انتشار آفة السرقات العلمية والسطو على جهود الآخرين، فرغم المساعي الحثيثة لوازرة التعليم العالي والبحث العلمي للحد من هذه الظاهرة، غير أنها لم تؤت ثمارها، لغياب الضابط الأخلاقي وضمور الوازع الديني، فالباحث في الجامعة الجزائرية قبل أن يتصف بأي صفة علمية، فإنه متصف بالانتماء لملة الإسلام التي من أهم مبانيها العقائدية والسلوكية الصدق والأمانة.

7: القراءة المتنوعة والجادة، خاصة للكتابات العميقة المبنية على منهجية معلومة ودقيقة، وهي القراءة المثمرة التي تساعده في عملية الاستشكال والبناء، وليست القراءة التي تعني التكرار والجمع فقط.

8: ضبط نوع التساؤل المراد البحث فيه عند أول خطوة، إذ يعين هذا الضبط الطالب الباحث على البقاء في خطه الرسوم ومجال دراسته عند أي ميلان أو انحراف، فكثيرة هي البحوث التي تتطرق لعشرات القاضيا والاستشكالات وتكون محل مناقشة وتطويل، بسبب عدم ضبط التساؤل مبدئيا.

وللتساؤل العلمي البحثي أربعة أنواع هي[10]:

التساؤل الاستكشافي: ويمثل محاولة فهم أو إيضاح الظاهرة المدروسة.(عندما تكون أنت أو الأفراد لا تملكون إلا قدرا محدودا من الفهم المسبق لموضوع الأطروحة التي تنوي دراستها).

التساؤل الوصفي: يترتب هذا النوع من التساؤل على الأسئلة الاستكشافية التي سبق طرحها، إذ تهتمّ التساؤلات الوصفية عادة بقياس الأبعاد الكمية للمجال أو القضايا أو الظّواهر المراد دراستها مثل: ما ّمقدار حجمها؟ كم عددها؟ أين هي؟ كم النسبة التي تأثرت بها؟

التساؤل التفسيري: وهذا التساؤل يطرح عادة في صورة تساؤل عن السبب أو الأسباب (لماذا)، فهو يبحث عن الأسباب وعن النتائج أو الآثار، مثل: لماذا حدث ذلك؟ كيف حدث؟ ما العمليات الفاعلة في حدوث ذلك؟

التساؤل التقييمي: يهتم التساؤل التقييمي بمعرفة قيمة ممارسة أو الأثر المدروس، وذلك عن طريق طرحّ ّمثل هذه التساؤلات؟ ما مدى حفظها أو صيانتها؟ ما مدى فعاليتها أو الاهتمام ا؟ والغالب على هذه ّالبحوث التوصيات بشأن كيفية تحسين أو تغيير شيء معين، وهو أمر لا بد وأن يكون متضمنا في تساؤلات البحث.

قلتُ: فلا بد للباحث فهم طبيعة بحثه بانتقاء نوع التساؤل الذي يفتتح به أطروحته ومشروعه البحث، كي يقتصر في الوقت والجهد ويركز على المقصد والهدف ويسير على بينة من أمره وعلى خطوات واضحة المعلم والمنهج.

خاتمة:

سعت الورقة لبيان أهم آليات وأبجديات الاستشكال وأسسه، وقواعد استنباطه وبنائه معرفيا، بعد أن بينت أنه مهارة وعلم، وحاجة أكاديمية معاصرة تتطلبه القفزة النوعية في مساقات الدراسات العليا عند الغرب وفي الجامعات التي نهضت من سباتها، مع حفظ الخصوصية والضوابط الدينية.

كما أشارت الورقة إلى أشكال التمجيد الحاصل في الحقل الأكاديمي والذي حال دون تطور المنهجية البحثية فيه، وبينت أبرز محطات الضرورة التجديدية فيه، وأنه لا بد من بناء منهجي معاصر يدندن حول قضايا التجديد في جميع المساقات، كما أشارت إلى ضرورة تبني الطالب الباحث لآليات الاستشكال العلمي الرصين والتي جاءت في ثمانية آليات وقواعد.

ومن نتائج المداخلة مايلي:

1: بناء مفهوم الاستشكال بتعريفه على أنه: القدرة والتوجه قصدا نحو البحث في القضايا ذات الطبيعة الإشكالية، أكانت موهمة لتفك، أو حقيقية لتعالج، تكون غايتها إزالة الباعث على الاستشكال.

2: الاستشكال يصلح أن يكون علما وفق معيار الملكة، كما أنه مهارة يضبطها نجاعة ونصاعة القدرات الشخصية والنفسية عند الباحث.

3: من معوقات التطور في الحقل الأكاديمي حالة التمجيد الحاصلة للأصول المعرفية المسلمة والأبحاث التي ارتقت لمصاف مزاحمة النصوص المقدسة.

4: ضرورة التجديد والدعوة إليه في المساقات الثلاث، وعدم التهوين من شأن الجدة في الموضوعات.

5: حصر آليات وخطوات مهارة الاستشكال في العلوم الإنسانية الاجتماعية الشرعية في ثماني آليات:

. فهم العلاقة التكاملية بين العلوم ابتداء.

. تفعيل خاصية "ماذا يستفيد وماذا يفيد".

. فهم خاصية التبدل والتغير داخل سقف العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية.

. ربط البحث بالواقع والإشكالات المعاصرة.

. الابتعاد كليا عن الدراسات الأرشيفية أو التاريخية.

. استثارة الحافز القوي والمنبه الذكي.

. القراءة المتنوعة والجادة المثمرة.

. ضبط نوع التساؤل المراد البحث فيه عند أول خطوة

وتوصي الورقة بالبحث في مثل هاته المداخل والنواظم الضابطة للبحث العلمي في جامعاتنا الجزائرية، والسعي لبثها بعد توحيدها لدى طلبتنا، ومحاولة جمع الأساتذة على الصائب منها والمتفق عليها، كما توصي بضرورة تفعيل مبدأ الرفض للأطروحات التي لا تشتمل على الاستشكالات الحقيقية ولا على البصمة العلمية التي نرومها ونريد تحقيقها، إذ هي مسؤولية الأستاذ والمجلس العلمي وغيرها من الشبكة المترابطة التي تخص الجامعة الجزائرية.

الحواشي:

1: أحمد بن فارس،(395هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ت: 1979م، 204/03.

2: محمد بن مكرم، ابن منظور، لسان العرب، (711هـ)، تحقيق: اليازجي وآخرون، دار صادر، بيروت، ط:03، ت: 1414هـ، 11/ 357.

3: عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه، (188هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:03، ت: 1988م، 70/04.

4: محمد بن الحسن الأستراباذي،(686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نو الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت، 110.

5: محمد صديق خان، القِنُّوجي، (1890)، أبجد العلوم، دار ابن حزم، بيروت، ط:01، ت: 2022م، 23.

6: أحمد بن إدريس، القرافي، (684هـ)، أنوار البروق في أنواء الفروق، عالم الكتب، بيروت، دط، دت، 120/01.

7: التكامل المعرفي بين العلوم الإسلامية، ندوة دولية، مؤسسة درا الحديث الحسنية، فبراير 2009م، 09.

8: جان بياجيه، (1980)، وضع علوم الإنسان في منظومة العلوم في اليونسكو، الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد الأول، دمشق، 1976، ص 88.

9: فرانكفورت شاقا، ناشمياز، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة ليلى الطويل، بترا للنشر والتوزيع، سوريا، ط:01، ت:2004، 65.

10: بوب ماتيوز، و ليز روز. (2016). الدليل العلمي لمناهج البحث في العلوم الاجتماعية. (محمد الجوهري، المترجمون) القاهرة: المركز القومي للترجمة، 51.

قائمة المصادر والمراجع:

1: أحمد بن فارس،(395هـ)، ت: 1979م، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت.

2: أحمد بن إدريس، القرافي، (684هـ)، أنوار البروق في أنواء الفروق، عالم الكتب، بيروت.

3: بوب ماتيوز، و ليز روز. (2016). الدليل العلمي لمناهج البحث في العلوم الاجتماعية. (محمد الجوهري، المترجمون) المركز القومي للترجمة، القاهرة.

4: جان بياجيه، وضع علوم الإنسان في منظومة العلوم في اليونسكو، الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، دمشق، المجلد الأول، ت:1976.

5: عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه، (188هـ)، ت: 1988م، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط:03، القاهرة .

6: فرانكفورت شاقا، ناشمياز، ت:2004، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة ليلى الطويل، بترا للنشر والتوزيع، ط:01، سوريا .

7: محمد بن الحسن الأستراباذي،(686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نو الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت.

8: محمد صديق خان، القِنُّوجي، (1890)، ت: 2022م، أبجد العلوم، دار ابن حزم، ط:01، بيروت.

9: محمد بن مكرم، ابن منظور، (711هـ)، ت: 1414هـ، لسان العرب، تحقيق: اليازجي وآخرون، دار صادر، بيروت.

10: مشاركون، 2009، التكامل المعرفي بين العلوم الإسلامية، ندوة دولية، مؤسسة درا الحديث الحسنية، المغرب.